إجتثاث البعث بين التطهر السياسي والإنتقام الشخصي

أبو المنذر الحسيني

ومن المعروف أن أكثر من ستين في المئة من دخل العراق كان يذهب لتمويل الصناعات الحربية في عهد صدام وأن خمسة في المئة من إيرادات النفط والموارد الخارجية كانت تذهب إلى خزائن صدام الشخصية وأن الحزب المستبد كان يتحكم في الجزء المتبقي من الموارد بما يخدم أهداف هذا الحزب في ممارسة الإستبداد والفساد واستمرار الديكتاتورية.

وكانت فلسفة الحزب المباد تقوم على أساس احتكار السلطة وفرض الوصاية على الشعب عن طريق القهر ومصادرة حقوق المواطنين السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية بدعوى التصدي للنضال ضد الإمبريالية الأمريكية وضد إسرائيل. وتضمنت هذه السياسة ممارسة القهر السياسي للأفراد والجماعات بما في ذلك القوميات غير العربية في إطارات شعارات القومية العربية الشوفينية التي يستخدمها الحكام العرب مبررا لقهر شعوبهم وليس فقط لقهر القوميات الأخرى. وفي هذا السياق تعرض الأكراد والتركمان والأشوريون للظلم مثلهم في ذلك مثل كل من رفع صوته متحديا إستبداد البعث العربي الإشتراكي وقهره الجماهير. وفي إطار هذه السياسة الشوفينية القومية العربية ضيقة الأفق حرمت مناطق كثيرة من العراق نصيبها العادل في الثروة كما تم حرمان المواطنين بشكل عام الحصول على مكانة متساوية في الحقوق والواجبات. وازدهر النفاق السياسي بسبب المكاسب والمزايا التي كانت تنهمر من هنا ومن هناك على مرتزقة السلطة خصوصا في عهد الخائن صدام حسين الذي يقبع الآن في سجون أسياده الذين كان يخدم مخططاتهم بالأمس على حساب الدم العراقي البار.

وعلى مستوى الأفراد يروي العراقيون الآن آلافاً بل ربما ملايين القصص الشخصية عن حوادث القتل والتعذيب التي ارتكبها صدام وأسرته وحزبه ونظامه ضد ملايين الأبرياء من أبناء الشعب العراقي. وها هي المقابر الجماعية راحت الآن تبوح بأسرارها. وها هي السجون وأقبية التعذيب تنكشف للعالم أجمع بكل ما كانت تحويه من وسائل التنكيل بالبشر. وها هي الأيدي الملطخة بالدماء تنكشف بصماتها القبيحة وتدل على ما ارتكبته من مذابح وما تسببت فيه من محن في حق العراقيين الأبرياء. وها هو قطار العدالة يتحرك ودعاوى القصاص تقام ضد المتهمين بالإجرام وبخيانة الشعب العراقي وإذلاله. لقد انهار النظام المباد لكن هذا ليس نهاية المطاف. فالجروح التي تسبب فيها ذلك النظام يجب أن تعالج والحقيقة يجب أن تظهر والعدل يجب أن يقام في ساحات المحاكم وذكريات الأسى والمعاناة والعذاب يجب أن تنمحي، ليس بقرار ولكن بإحقاق الحق وإقرار العدل.

لذلك كله كان من الضروري إصدار قانون "اجتثاث البعث".

ومنذ صدور هذا القانون لم ينقطع النقاش عن مضمون فحواه وعن سبل تنفيذه وعن الأهداف النهائية المرجوة من ورائه. وقبل التعرض إلى النقاش الدائر حاليا في المجتمع العراقي من المهم أن نعرج على عدد من المسائل المهمة. اولاها أن قيادات الحزب المباد المنحل يقبع معظمها الآن في زنازين الإعتقال رهن التحقيق والمحاكمة. وأن قسما ثانيا من القيادات البعثية يتزعمه المجرم عزة الدوري يقوم بجمع المرتزقة وتمويلهم وتأهليهم للحرب ضد العراقيين حتى يصبح العراق أرضا محروقة يسودها الخراب ويخيم عليها الظلام، ومن هؤلاء من بدأ يفيق من غيبوبة الجريمة إلى إدراك أن الطريق الذي يسلكه لا يؤدي إلا إلى الخراب والتهلكة. أما القسم الثالث فهو ذلك الذي ارتضى الانضمام الى في الحياة الطبيعية والحياة العامة مثله مثل غيره من العراقيين، فإذا كانت لديه من الإمكانات أو المهارات ما يفيد بها شعبه فإنه يقدمها إليه في المكان الملائم. غير أن هذا كله لا يشفع لبعثي إرتكب جريمة في حق مواطن عراقي أوفي حق جماعة. وفي كل الاحوال فإنه من الواجب شرعا وقانونا إقامة الدليل على المتهم وإثبات الإتهام قبل إنزال العقاب به. ولا يجوز بحال من الأحول وتحت اية شريعة إلا شريعة الغاب إنزال العقاب بالناس لمجرد الإشتباه. ففي ذلك النهج تتوغل روح الإنتقام وليس روح العدالة.

ومن البديهي أن هؤلاء الذين ارتكبوا جرائم في حق الشعب العراقي أو اي فرد من أفراده يجب أن يقدموا للعدالة. وإحقاق الحق هو المبدأ المطلق للحق في ذاته، فالأيام "نداولها بين الناس". وليست السلطة بدائمة لأحد. فإذا استقر ميزان العدل على أساس الحق فإن في ذلك ضماناً لعدم سريان روح الإنتقام وانتقالها من جيل إلى جيل، "فلا تزر وازرة وزر أخرى". ومن البديهي كذلك أن هؤلاء البعثيين الذين ارتكبوا جرائم في حق شعبهم وفي حق جيرانهم هم نبات لبيئة معينة وهم نتاج لسياسة معينة وهم أبناء فكر شمولي ديكتاتوري يقوم على أساس نفي الحرية كمبدأ وكقيمة. والديكتاتورية لا ترتدي زيا واحدا ولا تختص بأناس دون غيرهم. وقد ترتدي الديكتاتورية في بلد ما بزة عسكرية. وفي بلد آخر قد ترتدي عباءة دينية. وفي بلد ثالث قد ترتدي قبعة إفرنكية! وفي بلد رابع قد ترتدي عمامة قبلية وما إلى ذلك. فأشكال الإستبداد كثيرة وليس الإستبداد البعثي هو الوحيد بينها.

وتقوم الديكتاتورية على نفي الحرية كمبدأ وكقيمة إنسانية عليا. وتكتسب الديكتاتورية خصائص وصفات مشتركة مهما كان الرداء الذي ترتديه. ومن أهم تلك الصفات إستخدام جماجم الجماهير عتبات يقفز عليها نجم أهل السياسة الديكتاتورية وعلى رأسهم الزعيم. فيتم في الأول حشد الجماهير لرفع صور القائد والهتاف باسمه حتى الموت والتضحية بالروح من أجله. وإذا لم تقتنع الجماهير بالمجيء لتحية الزعيم القائد طواعية فلا بأس بإغرائها ببعض الحسنات والمكاسب المادية وسرقة معنوياتها ومصادرة حريتها باستغلال حاجتها إلى رغيف الخبز. هكذا تفننت كل الأنظمة الإستبدادية على مدار التاريخ. وفي أعراف الأنظمة الديكتاتورية فإن الإنسان لا قيمة له، وإنما تتحدد قيمته بمقدار طاعة النظام وتمجيد القائد. فإخراج الناس من بيوتهم لإرضاء سياسات الإستبداد فضيلة وحرمان أصحاب العوائل من أعمالهم لتحقيق شعارات النظام الديكتاتوري مكرمة لا تعلو عليها مكرمة أخرى! ومن سمات الإستبداد تسييس التعليم وفرض قيم النخبة الحاكمة على المواطنين، وهكذا كان البعث. ومن سمات الإستبداد خنق حرية التعبير وإرهاب العقول بتمائم وشعارات تحاول النخبة الحاكمة ترويجها. وهكذا كان البعث. هذه في الحقيقة هي سياسة الإستبداد، هي سياسات البعث. فإذا كان البعث قد ارتكب في حق العراق جرائم وجرائم فإن علاج ذلك لا يكون بارتكاب جرائم مماثلة وإلا أصبح تاريخ العراق حلقات متراكمة من العنف الأعمى الذي لا منطق له غير الإنتقام والقصاص من الآخر.

إن مجتمع الحرية هو مجتمع التسامح أما مجتمع الديكتاتورية والإستبداد فهو مجتمع الإنتقام والقهر. ومما يدعو للعجب أن يخرج أناس يطالبون بإزاحة أناس أخرين من وظائفهم وإعطاء هذه الوظائف للعاطلين عن العمل بدلا من أن يطالبوا بتوفير الوظائف للجميع وتقليل البطالة. أليس من حق العائل الذين يطلبون طرده من عمله أن يعول أسرته؟ أليس من حق زوجته وأبنائه وبناته أن يكون لعائلهم مصدر رزق؟ أليس قطع الأرزاق من قطع الأعناق؟

إن اجتثاث البعث يعني أولا اجتثاث السياسات البعثية وما أكثرها في عراق اليوم وليس فقط مجرد محاسبة المجرمين على ما اقترفوه من جرم عن طريق العدالة. إن عراق الغد الديمقراطي هو عراق الحق. عراق العدالة والتسامح وليس عراق الإنتقام وأهدار قيمة الإنسان. إن التطهر السياسي يكمن في إعلاء قيمة الحرية واجتثاث البعث لا يجب بأي حال أن يعني إشعال روح الإنتقام الشخصي.

لا يعالج الجرم بجرم آخر

> لعب ما كان يسمى بـ"حزب البعث العربي الإشتراكي" في العراق دورا مخربا في حياة العراق والعراقيين لفترة ثلاثة عقود ونصف العقد. وقذفت سياسة الحزب بالبلد من الإستقلال إلى الإحتلال وأوقعت العراقيين في شرك الفقر والفاقة بدل الرخاء والعز. فالعراق بمياهه ونفطه وأرضه وشعبه لا تنقصه مقومات الإنتقال السريع من التخلف إلى التقدم، لكن سياسات النظام البعثي المباد بدلا من أن تقود العراق إلى الأمام على طريق التقدم، فإنها قذفت به إلى هاوية التخلف، باستثناء ما كان النظام المباد يحرص على تحقيقه من تفوق في ميادين استعراض القوة على حساب القوت.

نداء الى الأخوة في الجمعية الوطنية العراقية

زهير كاظم عبود

بالنظر لزخم الأشكاليات التي أحدثها النظام المباد بصدد عقارات المواطنين العراقيين ممن وقع عليهم الحيف والظلم بكل أشكاله ، وبالنظر للفترة الزمنية التي جثم فيها هذا النظام على صدور العراقيين محدثاً ارباكاً في قضايا الحقوق والملكية ، فقد لزم الأمر أن يتم أصدار قانون تأسيس الهيئة العليا المختصة بحل منازعات الملكية العقارية لأيجاد هيئات قضائية تتفرع عنها لجان في المحافظات للبت في قضايا المنازعات العقارية أعتباراً من تاريخ صدوره في ١٤ /٣ /٢٠٠٤ ,

وأكثر من تضرر من حكم النظام المنحل المباد هم من أبناء العراق من الكرد الفيلية ومن أبناء العراق الذين تم تسفيرهم بزعم تبعيتهم لأيران ،وكذلك ممن قررت السلطة المبادة مصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة لأسباب سياسية .

وأستبشر المواطن العراقي خيراً بهذه الفسحة من الأمل في أسترجاع حقوقه المسلوبة والمنهوبة بالرغم من أن القانون حدد في المادة ١١ منه عدم قبول الطلبات للعقارات المشمولة بهذا القانون بعد ٢٠٠٤/١٢/٣١ ، وأوعزت المادة ١٢ منه الى المواطن بعد هذا التاريخ بمراجعة المحاكم العادية التي ستنظر في قضاياهم وفقاً للقانون المدني العراقي .

وبالرغم من قصر المدة التي يتم نفاذ هذا القانون حيث يحتاج المواطن العراقي الى فترة زمنية معقولة للوصول وترتيب اموره للعودة بشكل نهائي أو مؤقت الى العراق ، بالنظر للأنتشار الواسع للعراقيين في المهاجر ، وبالنظر للظروف غير الأعتيادية التي يعيشها العراق في ظل هجمة أرهابية مشينة ضد اهل العراق.

وقد تم تمديد مدة نفاذ هذا القانون الى ٢٠٠٥/٦/٣٠ ، بالرغم من بقاء العديد من الأخوة العراقيين خارج العراق يعانون من مشكلات الحصول على جوازات السفر والوثائق التي أتلفها النظام المباد ، او ممن يتم تعجيزهم بطلب (شهادة الجنسية العراقية سيئة الصيت) منهم من قبل السفارات العراقية بناء على تعليمات الخارجية لأصدار جوازات سفر عراقية لهم .

أن فكرة تأسيس الهيئة جاء في ضوء تطبيقات مماثلة سابقة في دول اخرى مثل المانيا ويوغسلافيا وهي قد جاءت لتتولى اعادة جميع الاملاك التي تمت مصادرتها او الاستيلاء عليها او التي تم وضع اجراءات الحجز عليها او اية وسيلة اكراه اخرى وضعتها الحكومة العراقية السابقة التي لا تدخل ضمن نطاق التعاملات القانونية المتبعة الى مالكها الاصلي من دون تبعات قانونية على ان يكون سند الملكية باقيا باسمه واعادة جميع الاملاك التي تمت مصادرتها او الاستيلاء عليها وتحويلها الى النظام السابق او الى احد رموزه والتي لم يتم بيعها الى طرف ثالث الى مالكها الاصلي واعادة جميع الاملاك التي قام النظام السابق بمصادرتها والتي كانت تستعمل مساجد او دور عبادة او مدارس دينية او جمعيات خيرية او ما شاكلها الى دائرة الاوقاف، واعادة جميع الاملاك المسجلة باسم المسؤولين الكبار في النظام السابق الى اصحابها الشرعيين اذا تبين ان تلك الاملاك قد انتزعت بصورة غير شرعية.

ومادام القصد من وجود الهيئة رفع المظالم والحيف عن العراقيين ، ومادامت السلطة الجديدة تعرف حجم معاناة العراقيين ومالحقهم من جراء سياسات النظام المباد ، وبالنظر لكون الأجراءات التي يفترض ان تتخذها الهيئة بما يسهل عملية استعادة الحقوق أو التعويض للمتضررين ، فلما يزل حتى اليوم عدد كبير من العراقيين ممن لم يستطع أن يتقدم للهيئة بطلب لحل اشكالية مالحق عقاره ، وأن هناك عددا كبيرا آخر من العراقيين ممن لم تتوفر لهم السبل لأستكمال وثائقهم الرسمية بالنظر لخروج العديد من العراقيين بملابسهم الشخصية بعد ان اتلفت لهم السلطة الصدامية كل وثائقهم وألغت اصولها الرسمية .

عليه نناشدكم باسم كل العراقيين الذين لم يتسنى لهم الوقت أن يلحقوا بتقديم الطلبات الى هذه الهيئة أن تقرروا تمديد العمل بهذه الهيئة وأن يتم أشعار السفارات العراقية في خارج العراق لقبول الطلبات في الأقل بعد التمديد الأخير بغية منح العراقيين فرصا لأستعادة حقوقهم المسلوبة وبذلك نحقق أمرين مهمين وهما ضمان مدة معقولة للعراقي لتقديم طلباته حول أستعادة حقوقه العقارية ، والثاني أختصار الأجراءات التي تتبعها المحاكم الأعتيادية (المدنية) عند حسم مثل هذه الدعاوى .

اننا نجد أن تحقيق مثل هذا المطلب الأنساني في توفير فرصة للعراقيين في الشتات او ممن تعوزهم الأسانيد والوثائق الرسمية لأستكمالها ضمن المدة الجديدة .

كما ونجد ان جمعيتكم هي خيرمن يشعر بمعاناة المواطن وتحمي حقوقه .

وعلى أمل ان نجد منكم قراراً يشعر المواطن العراقي بأنه في ضمائركم نرسل لكم طلبنا هذا بناء على نداءات وجهها العديد من الاخوة العراقيين في المهاجر .

وفقكم الله لما فيه خير الناس وحماكم من شر الأشرار وأعداء العراق .

الفساد والديمقراطية

سلام إبراهيم كبة

الفساد الاداري والفساد بوجه عام يشكل الوجه الآخر للإرهاب من تفجير وقتل وخطف ، لأنه ينهش في إقتصاد البلد ويدمر البنية التحتية ويفسد الحياة الإجتماعية ويستغل الإنسان ويخرب حياته ، و تعمل المافيات والعصابات الشللية على عرقلة وتعطيل العملية السياسية أو أي مشروع وطني يخدم الوطن والناس .

الى ذلك يتحدث الشعب العراقي عن الفساد والافساد جهارا في الشوارع والازقة ، في المقاهي والمنتديات ، في الدهاليز الحكومية ... بين افراد العائلة.. يتحدث عن الوزير أو نائبه أو المدير العام أو الموظف وحتى التاجر والمرابي والاسطة والمهربجي ... اولئك الذين ما انفكوا يسرقون ويسرقون ويشترون العقارات داخل المدن العراقية .. او خارج العراق .. في دبي وعمان أو يفتحون المكاتب التجارية (النشيطة) هنا وهناك أو يودعون المبالغ الخيالية في مختلف المصارف!! وهناك من المسؤولين من يعمل في جريمة تهريب المشتقات النفطية والآثار العراقية والمخدرات بتآزر أطراف مختلفة وتعاون أجرامي من دول الجوار العراقي.

يتلقى اليوم ٨٥٪ من مجموع الشعب العراقي البالغ عدده ٢٧ مليوناً الطاقة الكهربائية بشكل متقطع وان ٨٣ ٪ ليس لها مصدر موثوق للمياه النقية، ٣٧ ٪ فقط ترتبط بشبكة الصرف الصحي (المجاري) .... في الوقت الذي بلغ به معدل دخل الأسرة ١٤٤ دولاراً عام ٢٠٠٤ قياساً بـ ٢٥٥ دولاراً لعام ٢٠٠٣ . ان ٧٥٪ من الدور يسكنها مالكوها لكن ٢٥ ٪ تعرضت للدمار في العامين الاخيرين فقط، ولا سيما في المناطق الساخنة من البلاد . وبالنسبة لمعدل الوفيات الطبيعية يذكر أن من مجموع ١٠٠ ألف مواطن يتوفى اليوم ١٩٣ في حين تبلغ النسبة ٢٣ حالة وفاة طبيعية مقارنة مع السعودية... ويعاني نحو ٢٥ ٪ من أطفال العراق حالة النقص الغذائي طويلة الأمد. أن ٨٤ ٪ من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلي في العراق تعرضت ؟للتدمير والتخريب والنهب؟ منذ بدء الاحتلال الاميركي عام ٢٠٠٣، إضافة إلى اغتيال نحو ٥٠ أستاذا جامعيا و؟التهديدات الموجهة إلى الآخرين؟ في هذا القطاع. أن عملية إعادة الإعمار الجارية ؟تشمل ٤٠ ٪؟ فقط من مؤسسات التعليم العالي. وتتواصل هجرة الأساتذة المتفوقين إلى المناطق الأخرى بحيث غادر نحو ٤٠ ٪ منهم منذ عام ١٩٩٠ ، والعزلة الطويلة التي يعانيها الجسم التعليمي غير المؤهل أصلا.وما زالت نسبة الدوام الدراسي للطلبة المسجلين يبلغ ٥٥ ٪ حيث كان النظام الدراسي من أفضل الأنظمة التعليمية والأكاديمية في الشرق الأوسط في عقد الثمانينيات ، وان ٧٤ ٪ فقط من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٢٤ قادرون على القراءة والكتابة .

يستخرج العراق نحو ٢,١٠ مليون برميل نفط يومياً قياساً بـ ٢,٨ عما كان عليه قبل الاحتلال ... في الوقت الذي انتعشت فيه تجارة العقارات والبناء في الأردن بشكل مذهل مما جعل الأسعار ترتفع بنسبة ٥٠٪ بجهود المجرمين من سراق المال العراقي في الوقت الذي يتضور فيه الكثيرون من مواطنينا جوعا أو يفتقرون الى أبسط المقومات الحياتية من سكن وملبس ومعيشة. وانتعش الغنى الفاحش أستنادا الى السحت الحرام الذي يمتصه!

إن الكشف عن عمل حكومات ما بعد التاسع من نيسان يتطلب في أكثر الأحيان تأمين التوازن والتوافق باحتراس بين المصالح المتنافسة... وسلطة التكتم على حقائق الحكومة ما هي الا سلطة تدميرها.وعلى مفوضية النزاهة الحصول على السجلات والوثائق التي تدين قطط الفساد والافساد السمان بما في ذلك السجلات التي تكشف أسرار الأمن القومي والدفاع القومي والسياسة الخارجية... وأنظمة شؤون الموظفين الداخلية ...والأسرار التجارية والمعلومات التجارية أو المالية ذات الامتياز أو السرية... والمذكرات أو الرسائل ضمن الوكالات والشركات أو في ما بينها ...والمعلومات الشخصية والطبية والملفات المماثلة...والسجلات أو المعلومات المُعدّة لفرض تطبيق القانون ....والمواد المتعلقة بعمليات التفتيش والتنظيم للمصارف والمؤسسات المالية... والمعلومات والبيانات الجيولوجية والجيوفيزيائية كما الخرائط المتعلقة بالآبار.

لن يسمح المجتمع العراقي اليوم للمواطنين بالتمتع بمدى واسع من حرية التعبير الفردية فحسب، بل عليه فتح العمليات التداولية للحكومة أمام نور شمس التدقيق العام. وعلى الإجراءات التشريعية، والإدارية، والقضائية، أن تكون مفتوحة أمام الشعب بشكل تلقائي. أن خطر الفساد يكاد يساوي خطر الاحتلال او خطر الارهاب ، و مواجهة الفساد والمفسدين تعتبر من المهمات النضالية ذات الأولوية التي يجب أن يتصدى لها كل المجتمع. اما العمل على استئصال الفاسدين والمفسدين لمصلحة عموم الشعب وإرساء قيم المؤسسة وحكم القانون واستقلالية القضاء ، وتقويض مملكة الفساد حتى لا يطفو على السطح الفاسد غير الكفء وفاقد المصداقية واما القراءة على عراق الخير السلام ! ...وعليه ، وقبل فوات الأوان ،وجب فسح المجال للشرفاء ونظيفي الكف والأكفاء لأنهم مهما كان انتماؤهم السياسي أو الفكري أو المناطقي، فهم ممن يعتز ويفخر بهم الشعب .

لا يحاصر الفساد الا بتوسيع رقعة الديمقراطية واطلاق حرية وسائل الاعلام كسلطة رابعة في كشف الفساد الذي لا يعرف الجيل الجديد من ابناء الشعب العراقي الكثير عنه بعد ان رسخته الصدامية في بنيانها المسخ والطائفية الدينية والسياسية في جسدها الوسخ ... واتخاذ الاجراءات الادارية والمالية والخلاص من مفهوم السلطات –الدولة –المزرعة ، واصلاح هيكل الرواتب والاجور.